الثورة
www.althawranews.net
الاربعاء : 10 شوال 1435هـ - 6 أغسطس 2014م -العدد 18157
wdensday : 10 Shawal 1435 - 6 August 2014 -Issue No.18157

دراسة مقدمة للحكومة لتحويل الدعم لخدمة التنمية

أ.د/محمد أحمد السعيدي

لقد غطت أخبار رفع الدعم عن المشتقات النفطية على كل الأخبار سواء عبر وسائل الإعلام التقليدية أو غير التقليدية أو مقايل القات وغيرها من المحافل . ومع تزايد الأزمة الناتجة عن شحة المعروض من الديزل والبنزين والغاز تزداد حدة النقاش اشتعالاً ، والأغلبية الساحقة تقف بالصف المعارض لرفع الدعم ، تغذيها المعارضة السياسية . وهذا الأمر طبيعي وخاصة مع غياب المقاربة العلمية والمتأنية والرصينة و الجريئة من قبل خبراء الاقتصاد.

وقد جرت العادة في مجتمعنا أن كل شيء مفتوح للمحاكمات السياسية . وفي مثل هذه المعارك السياسية تكون الغلبة لمن يمتلك الأصوات الأكثر ضجيجاً وجلبة وليس لمن يقف في صف الحق والعدل أو من يملك الرؤية الصائبة . ولأن مثل هذه المواضيع التي تصبح محل اهتمام الرأي العام المغلوب على أمره بفعل الضغوط والتجاذبات المظللة فإن العديد من المسؤولين الذين يمتلكون القرار أو يتحملون مسؤوليته عادةً ما يتهربون ولا يحبون إقحام أنفسهم في اتخاذ قرار يعتبرون أنه يسيء إلى سمعتهم مهما كان له من فوائد أو نتائج ايجابية تخدم المواطن .

ورغم أن مثلي قد يتجاهل الموضوع باعتبارٍ أنه لا ناقة لي به ولا جمل ، كوني لست مسؤولاً حكومياً ولا مكلفاً به ، إلا إنني اعتبر أن واجبي الوطني يحتم علي التدخل لإنصاف الوطن في قضية هي من أهم القضايا والتي قد تعصف بالوطن إذا لم يتخذ القرار المناسب بالوقت المناسب . خاصة أن الموضوع في صميم اختصاصي (الاقتصاد).

ففي أي مجتمع قد تعودنا في كثير من الحالات طلب الحلول من أهلها أو أصحاب التخصص فمن يمرض يذهب للطبيب والخلافات تحل بالمحاكم و.....إلخ إلا القضايا الأساسية التي تمس لقمة العيش أو مصلحة الوطن والمواطن على رغم أهميتها وحيويتها إلا أننا للأسف لم نطرحها على قضاتها وهم خبراء الاقتصاد . وعوضاً عن ذلك يكون مصيرها في مجتمع كمجتمعنا أدراج ودهاليز السياسة ، وهو أمر يشابه المريض عندما يختار الشعوذة بديلاً عن الطبيب . ولهذا فلا عجب أن نرى الحكومات المتعاقبة خلال العقدين الماضيين لا ترى حاجة لخبراء الاقتصاد . ولنبدأ بتلمس أهم إيجابيات وسلبيات الدعم :-

أولاً : الإيجابيات :-

دعم الديزل يساعد في تخفيض تكاليف نقل السلع الزراعية والصناعية ومواد البناء وتخفيض أجور مضخات المياه وتوليد الكهرباء...إلخ

بينما دعم أسعار الغاز يساعد في تخفيض تكلفة الطبخ في المنازل والمطاعم والتنقل بالسيارات التي تعمل بالغاز كما يساعد في التخفيف من استخدام الحطب وبالتالي يحمي الغطاء النباتي من النفاذ ويحافظ على بقاء التربة في المناطق الجبلية .

أما دعم البنزين فهو يؤدي إلى تشجيع الحركة والسفر والتنقل بأسعار زهيدة.

ثانياً : السلبيات :-

أما السلبيات فهي عديدة أبرزها أن الدعم معناه المساعدة ، والمساعدة رغم أنها قرار اجتماعي ولكنها تخدم الاقتصاد أيضاً لا تكون مشروعة إلا إذا كانت تذهب مباشرة للفقراء ذوي الحاجة . ودعم المشتقات النفطية لا يصل منه إلى الفقراء إلا الجزء اليسير فأغلب الدعم يذهب إلى جيوب الأغنياء ممن يملكون وسائل النقل أو من يمتلكون إمكانيات التنقل ويسرفون فيه ويساعد على زحام السيارات في الشوارع . ومن يصر على أن هذا النوع من الدعم هو للفقراء كمن يقر دعم لأحد المساكين الذي يسكن في حارة ما وبدلاً من أن يتعب بالبحث عن الفقير ليسلم له مبلغ الدعم يقوم بدلاً عن ذلك بتوزيع المبلغ على كل أهل الحارة على أمل أن يكون الفقير أحد المستفيدين.

فالدعم يكون مجدياً بل ضروري إذا بني على أسس اقتصادية بحتة كأن يكون الهدف منه تسريع عملية التنمية أو القضاء على اختلال هيكلي معين أو لإزالة عائق أمام عملية التنمية وبعض أنواع الدعم التي تساعد القطاعات الإنتاجية على النهوض في البلدان النامية ولكن ذلك يجب أن يتم عبر وسائل تدعم القطاعات الإنتاجية مباشرة دون غيرها وتحافظ على الاستدامة مع ضمان عدم تسرب الدعم إلى غير مستحقيه . وهو أمر لم يكفله دعم المشتقات النفطية حيث الدعم بهذه الطريقة يصل إلى الفئات والقطاعات الخطأ .

وفوق كل ذلك فإن الدعم يجب أن يكون مصدره فائض الدخل أو حتى نسبة ضئيلة من الدخل أو غير مؤثرة على القطاعات الإنتاجية . وهذ أمر لا ينطبق على الحال في بلادنا فقد بلغ حجم الدعم مبالغ كبيرة تفوق إمكانات الاقتصاد الوطني بل شكلت عامل إعاقة دائمة لنموه وخاصة أنها ترافقت مع تزايد الإنفاق وانخفاض الدخل لأسباب معروفة .

لقد حاولت الحصول على أرقام مؤكدة من وزارة المالية ولم أتمكن من ذلك ، ولكن قيل لي من أحد الأصدقاء إن دعم الديزل فقط بلغ مائتين وخمسة وثمانون مليار ريال . ومن الانترنت حصلت على رقم يبلغ ثلاثمائة وواحد وثلاثون مليار ريال في موازنة هذا العام 2014م على أساس سعر برميل النفط الخام $75 دولاراً أميركياً وهو مبلغ مهول خاصة إذا ما تم حسابه على أساس سعر البرميل الفعلي والذي يتراوح بين (107-117) دولار أمريكي للبرميل تقريباً.

ففي هذه الحالة قد يصل فعلياً إلى خمسمائة مليار ريال, وحيث أن المبلغ يمول عبر أذون الخزانة بفائدة قدرها 15% تقريباً فسنضيف مبلغ الفائدة والذي يبلغ تقريباً (75) مليار ريال وبالتالي فإن المبلغ الفعلي سيبلغ خمسمائة وخمسة وسبعين مليار ريال . وهو مبلغ كبير قد يشكل نسبة قديفوق 20% من الموازنة العامة للدولة ويشكل إعاقة لعملية التنمية, لأن سحب مبلغ بهذا الحجم من البنوك المحلية يحرم القطاعات الإنتاجية من أهم عامل دفع لها وهو التمويل.

كما أنه يساوي حوالي اثنين مليار وسبعمائة ألف دولار وهو مبلغ يقرب من نصف المساعدات الدولية التي اقرت لبلادنا بمبلغ حوالي ستة مليارات دولار . والذي بات شبه مؤكد إننا لن نحصل عليه إلا بعد إلغاء الدعم للمواد البترولية لأنه يشكل أحد الشروط الجوهرية التي يجب علينا انجازها قبل أن نستحق المساعدات الدولية بحسب شروط الدول والمنظمات المانحة.

ولهذا فإننا أمام وضع صعب للغاية في حالة عدم رفع الدعم الآن لأن أي تأخير سيترتب عليه تأخير الحصول على المساعدات الدولية وهو أمر سيزيد بلادنا فقراً أو بؤساً.

كما أن من يتخوف من رفع الدعم بحجة أنه سيؤدي إلى رفع أسعار وسائل النقل وغيرها من السلع والخدمات التي تستخدم المواد البترولية . والحقيقة أن الأزمة الأخيرة الناتجة عن نقص أو عدم توفر الديزل بالسوق قد ترتب عليها زيادة كبيرة في الأسعار . وإذا لم يرفع الدعم فإن الأزمة ستتفاقم وسترتفع مع تفاقمها الأسعار أكثر وأكثر وبالتالي فإن ارتفاع الأسعار أمر وارد أو قد تم بشكل مغال فيه أو أكبر بكثير مما كان سيرتفع لو رفع الدعم . والحل الوحيد هو التخفيف من آثاره على الفئات الفقيرة وهو أمر لا تستطيع الحكومة القيام به إلا إذا ألغت الدعم كما سنرى في الصفحات القادمة . هذا فضلاً عن ضرورة قيام الحكومة بإلزام التجار بتخفيض الأسعار لأنهم قد رفعوا الأسعار إلى مستويات أعلى بكثير من أثر زيادة سعر المنتجات النفطية . وفي هذا الأمر يجب تعاون المواطنين والنقابات ومنظمات المجتمع المدني والغرف التجارية .

خطة لتوجيه الدعم لبناء غد أفضل :-

المطلوب إذاً ليس إلغاء الدعم ولكن إعادة توجيهه لخدمة الجهات المستهدفة (الفقراء) ولدفع عملية التنمية إلى الأمام هذا الهدف يمكن تحقيقه بتحويل المبالغ المخصصة لدعم المواد البترولية لإعادة تخصيصها على النحو التالي :

أولاً- تخفيف حدة الفقر :-

1- زيادة مخصصات الدعم المقدم للفقراء .

2- توسيع قاعدة المستفيدين لتشمل بقية الفقراء والمحتاجين والمعاقين والأيتام وإضافة التأمين الصحي لهم .

3- توفير إعانات مؤقتة للعاطلين عن العمل حتى يجدوا لهم أعمالاً أو .....

4- تمويل حملة وطنية شاملة لتأهيل العاطلين عن العمل يشترك فيها الجيش والجامعات وكل مؤسسات الدولة .

5- إنشاء مراكز معلومات لتوفير فرص العمل للشباب في الداخل والخارج .

ثانياً : دعم القطاعات الإنتاجية :-

- تخصيص مبالغ تكفي لدعم القطاع الزراعي لرفع الكفاءة وتحقيق الاستدامة وذلك عبر توفير شبكات الري الحديث بالتنقيط بأسعار زهيدة أو مجانية وهو أمر حيوي يحقق عدة أهداف ، منها تحسين الكفاءة الإنتاجية والاقتصاد في استخدام المياه بشكل كبير قد يصل فوق التسعين بالمائة كما يؤكد خبراء الري وتقليل ملوحة التربة مما يحقق الاستدامة ويقلل من الاعتماد على أو الاحتياج للديزل اللازم لضخ المياه.

كما يتم تخصيص مبالغ للدعم الفني لمساعدة الفلاحين على تحسين الزراعة وترشيد استخدام المبيدات والكيماويات وتقديم العون لتسويق المنتجات الزراعية في الداخل والخارج وتوفير مخازن مناسبة حتى لا تتلف المحاصيل في حالة الوفرة (الموسم).

- تخصيص مبالغ لإنشاء منظومة مؤسسية تحقق مجموعة من الأهداف في آن واحد كأن يتم إنشاء مؤسسة لتقديم الاستشارات ودراسات الجدوى والدعم للمشاريع الصغيرة ، وإنشاء مصرف لتمويل المشاريع الصغيرة والأصغر والمنتجات الحرفية التقليدية بالإضافة إلى شركة استثمارية تساهم في إنشاء هذه المشاريع وتدخل شريك فيها وتقدم الضمانات لإنجاحها بالإضافة إلى شركة تأمين لدعم هذه المشاريع بما فيها التأمين على القروض . وإنشاء شركات تسويق لمساعدة المشاريع الصغيرة في تسويق منتجاتها بالداخل والخارج.

هذا المشروع إذا ما تم بالشكل المطلوب سيقضي على البطالة ويوظف الشباب العاطلين عن العمل ويخلق طلباً على السلع والخدمات ويعزز القدرة الإنتاجية فتدور عجلة التنمية.

- تخصيص مبالغ كافية لتطوير التعليم بكل مستوياته مع التركيز على التدريب المهني وتوسيع قاعدته لتصل لكل المناطق النائية .

- تخصيص مبالغ لرفع المستوى الصحي والوقاية من الأمراض .

- تخصيص مبالغ لتوفير المخصصات الضرورية لوزارة الإنشاءات لتوسيع شبكة الطرق وغيرها من مكونات البنى التحتية ولوزارة النقل لتمويل إنشاء الموانىء والمطارات .

- تخصيص مبالغ كافية لإنشاء مصرف لتشجيع الصادرات والإنتاج المحلي

- تخصيص مبالغ لدعم المشاريع الإنتاجية التي ستتضرر من تطبيق إتفاقية التجارة الحرة ، وذلك برفع كفاءتها وتزويدها بالخبرات والاستشارات التي تمكنها من الاستفادة من إيجابيات عضوية اليمن في المنظمة وتجنب سلبياتها وذلك عبر إنشاء جهاز أو أجهزة متخصصة مع مجموعة مستشارين اقتصاديين يكلفوا بعمل دراسات متخصصة تمكنهم من تقديم حلول ومقترحات لتطوير القطاع الإنتاجي المحلي بما يتواكب مع متطلبات واستحقاقات المرحلة ولتطوير الأداء وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد اليمني ، وإنشاء أجهزة لمكافحة الإغراق ودعم المنافسة.

- تخصيص مبالغ لتعويض هيئة الاستثمار والأجهزة الأخرى بالدولة التي تتقاضى رسوم أخرى (إدارية وغيرها غير الرسوم الجمركية والضريبة) وإلزام هذه الجهات بعدم تحميل المستثمرين أي أعباء مهما كانت ضئيلة ، ودعم الهيئة والأجهزة المختصة إلى الدرجة التي يمكنها من تقديم دراسات جدوى مجانية لمشاريع يمكن تنفيذها من قبل القطاع الخاص وتقديم الدعم الفني والتسويق الخارجي كحافز إضافي لجذب الاستثمارات.

- تخصيص مبالغ لإنشاء مناطق صناعية في كل إقليم لتوفير البيئة الخدمية اللازمة لدعم الصناعة بما يكفل إعادة توطين الصناعة وتوزيعها على كل الأقاليم وخاصة المناطق كثيفة السكان لإمتصاص العمالة على أن تكون هذه المناطق الصناعية بعيدة عن المدن المزدحمة وقريبة من مصادر مأمونة للمياه .

- تخصيص مبالغ لدعم جهود البحث العلمي في مختلف التخصصات والاستفادة من التجربة التركية والمصرية (تجربة أحمد زويل) بإنشاء شبكة مراكز بحوث متخصصة ومرتبطة ببعض الجامعات أو إنشاء جامعة نموذجية لدعم هذا التوجه .

المخصصات هذه كلها قد لا تصل إلى ربع المبلغ المخصص لدعم الوقود حالياً وبقية المبلغ سيشكل اللبنة الأولى لإصلاح الموازنة والتخلص من أهم عوامل تشويه بنية الاقتصاد وتحقيق الاستقرار المالي حيث ستتمكن وزارة المالية من تخفيض المبالغ المخصصة لشراء أذون خزينة بمقدار هذا المبلغ على شرط أن لا يبتلعها زيادة الإنفاق الجاري للحكومة (غير المبرر).

إجراءات أخرى نقترحها لتسريع عملية التنمية :-

1- التفاوض مع دول مجلس التعاون الخليجي الشقيقة لإقناعها بتبني مناطق صناعية في اليمن وفق أسس جديدة مبتكرة ، تلبي حاجة اليمن إلى تشغيل اليد العاملة الفائضة وتسريع عملية النمو وفي ذات الوقت تشجيع رغبة مجلس التعاون الخليجي في تحقيق مستوى عال من الدخل دون الحاجة إلى استقدام أياد عاملة جديدة تزيد من حالة التشوه الذي يعانيه مجتمع دول الخليج من جراء وصول عدد الأجانب إلى نسب مرتفعة قد تفوق عدد السكان الأصليين (المواطنين) . وما يرافق ذلك من مشاكل اجتماعية وسياسية .

فبإمكان عمان أن تتبنى منطقة أو منطقتين صناعية في إقليم أو مخلاف حضرموت على حدودها وتنقل العديد من الصناعات كثيفة العمل بالإضافة إلى صناعات جديدة أخرى ويعطي حق تنقل المنتجات من هذه المناطق مباشرة إلى عمان براً أو بحراً وفق أسس يتفق عليها . كما تعطي المملكة العربية السعودية حق إنشاء مناطق صناعية بنفس النظام في إقليما آزال وسباً المتاخمة لحدودها وبالمثل بإمكان الكويت عمل مناطق صناعية في إقليم عدن وقطر إقليم الجند .

2- سرعة إصدار قانون لدعم وحماية وتشجيع المشاريع الصغيرة والأصغر يقضي بتقديم كافة أنواع الدعم والرعاية المطلوبة لهذه المشاريع بما فيها إلزام الحكومة بتخصيص نسبة كافية من مشترياتها من هذه المشاريع .

3- الإسراع بوضع خطط تنمية إقليمية على مستوى كل مخلاف أو إقليم بما يتناسب مع مواردها البشرية والمادية مع مراعاة التكامل بين الأقاليم والتخصص وتقسيم العمل .

4- وضع نظام متكامل للتدريب المهني في كافة التخصصات وفي كل الأقاليم لخلق قوة عاملة إنتاجية قادرة على المساهمة في العملية الإنتاجية في الداخل أو الخارج وإنشاء شركة لمساعدتهم على الحصول على أعمال في الخارج أو الداخل وفق شروط أفضل .

5- الإسراع بوضع خطة مزمنة وبرامج تنفيذية للإصلاح المالي والإداري الشامل وعلى رأسها قرارات فخامة الأخ الرئيس التي تهدف إلى ضبط الإنفاق الحكومي ومحاربة الفساد والإزدواج الوظيفي داخل الحكومة ومع القطاع الخاص (لأن معظم المسجلين على قوائم طلب العمل بوزارة الخدمة المدنية هم موظفون في القطاع الخاص) والارتقاء بما يضمن نجاح واستمرار الدولة وعدم فشلها .

6- وضع خطة قصيرة الأجل لتجاوز محنة الدين العام المحلي وإعادة سعر الفائدة إلى الحد الطبيعي الذي يسمح أو يشجع القطاعات الإنتاجية على الاقتراض لتجاوز حالة الجمود التي يعاني منها الاقتصاد للتسريع بعجلة التنمية ولا ننسى ضرورة زيادة الاعتمادات الاستثمارية في ميزانية الدولة .

7- إعادة النظر في قانون تشجيع الاستثمار وتعديل فقراته لمنح حوافز إضافية لتحسين بيئة الاستثمار ومنح ضمانات كافية للمستثمرين المحليين والعرب والأجانب سواءاً كان ذلك في مجال التأمين على الأنشطة أو في مجال التقاضي والمحافظة على حقوق التملك وتنظيم المعاملات التجارية ودعم المحاكم التجارية

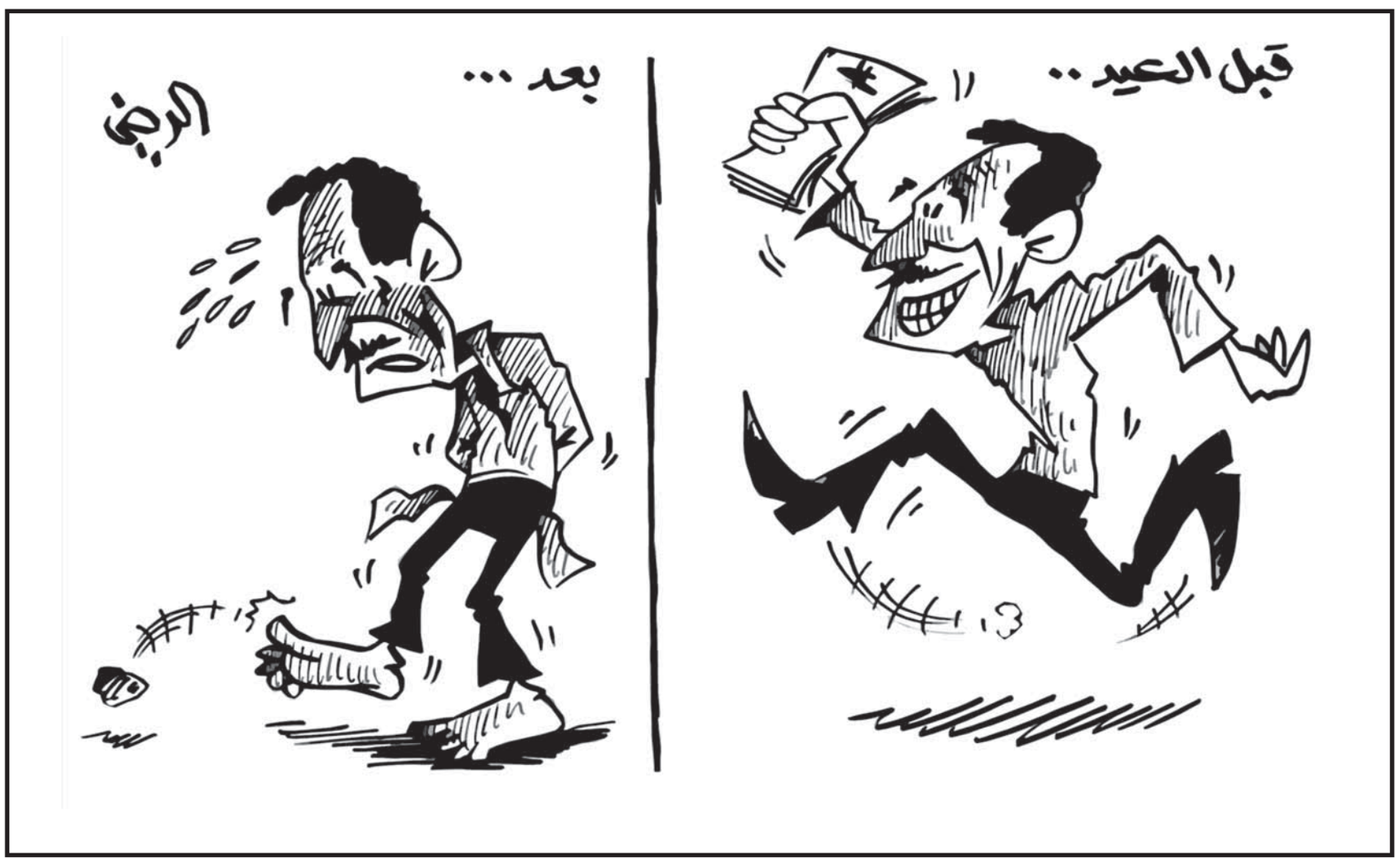

وجهة مطر

أحمد غراب
Ghurab77@gmail.com

خارج نطاق التغذية

خرج من البيت لابس جزمة لون وجزمة لون ثاني والعجيب ما احد انتبه من الناس وهذا دليل ان الوضع الاقتصادي المتدهور صرع الناس كلهم.

دخل الحمام اعزكم الله في الظلمي وغسل اسنانه بمعجون الحلاقة بدلا من معجون الاسنان .

توجه إلى المسجد لصلاة الظهر ومثل كل مرة يجي له ابليس بقائمة الطلبات مابش ومابش مابش بر مابش دقيق " أعوذ بالله من الشيطان الرجيم " .

جاء صاحب البيت يدور الايجار خرج له لابس الثوب قلب.

وقرر ان يختبئ فقال لعياله أي حد يجي يدورني قولوا له ابي مش موجود

فجاء احد الدائنين يدور عليه فقال له طفله الصغير :" ابي يقولك انه مش موجود ".

ولعل هذا التدهور والطفر الحاد سبب جعل احد الأصدقاء يعلن في الفايس بوك انه بريئ من أي صديق يلتقي معه فوق الباص وان الحساب أميركي والقبيلة ولت بلا رجعة كل واحد يحاسب على نفسه.

كل شيء يرتفع سعره في هذا البلد إلا المواطن اليمني لا يرتفع دخله ولا مرتبه ولا الخدمات المقدمة له هو بس يتحمل الارتفاعات.

الحالي غالي ومن يخطب السلعة الحسناء لم يغله المهر.

ولعلمكم المواطن طلق وخلع عظم الوجبات ما عاد على ذمته الا الزبادي والاندومي .

المرتب محدود والضمان غير موجود والمواطن مفقود مفقود.

المواطن اليمني لم يعد قادراً على شراء السلع الأساسية بحسب احصائيات الأمم المتحدة تقول ما يقارب من نصف اليمنيين بحاجة إلى مساعدات إنسانية عاجلة.

في اليابان لما حدث الزلزال الأخير

كان الياباني يدخل السوبر ماركت يأخذ رز بقدر حاجته

لماذا ما تأخذ كمية كبيرة وأنت في كارثة وزلزال ؟

يقولك لكي اترك المجال لغيري ولكي لا يرتفع ثمن السلعة

يتراحموا ويتشافقوا فيما بينهم حتى تزول الأزمة

ولو ارتفعت سلعة يهملوها كلهم حتى تتعرض للكساد

وتباع لهم بأرخص الأثمان

عندنا لو حدث أزمة في سلعة يحلقوا عليها ويحولوها إلى مزاد

في كل أزمة ارتفاع في بلادنا يحصل أمران :

الأول : كل واحد يرفع من جهته ويتذرع بالأزمة الأصلية

التاجر حتى لو معه بضاعة قديمة من قبل الارتفاع يتحجج بأنه اشتراها بسعر جديد مرتفع

والكل بشكل عام يرفع من جهته ويتعذر بالأزمة..

الثاني : الناس يتزاحموا في طوابير ويتضاربوا ويجذروا الأزمة بزيادة الهلع على السلعة المأزومة

يعني مثلا واحد أشاع ان مادة كذا سترتفع أضعافاً..ماذا يحصل ؟

يقبل الناس على شرائها وتخزينها بكميات كبيرة فيخلقوا أزمة اكبر من الأزمة التي كانت متوقعة.

باختصار أصبحنا شعب خارج نطاق التغذية.

اذكروا الله عطروا قلوبكم بالصلاة على النبي

اللهم ارحم أبي واسكنه فسيح جناتك وجميع أموات المسلمين

أحمد الكاف

مخرجات الحوار هي الحل

لم تكن وثيقة الحوار جاءت من فراغ وإنما نتاج حوار وطني شامل بمشاركة الجميع واتفاق الكل خاصة وان ماشهدته بلادنا من أزمات أحدثت نوعا من زعزعة الثقة بين جميع الأطراف السياسية والمكونات الاجتماعية ، بيد أن الأزمة السياسية الأخيرة مثلت خطرا محدقا بالوطن والشعب وأحدثت شرخا عميقا في وحدتنا الوطنية وكادت أن تؤدي بنا إلى مفترق طرق بل مثلت امتحانا صعبا للجميع غير أن المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية جاءت كحل وسط لكافة الفرقاء وعلى ضوء المبادرة جاء الحوار الوطني الشامل ونتج عنه وثيقة مثلت خارطة طريق لإنقاذ الوطن من المآسي المحدقة به.

صحيح واجه الجميع صعوبات في تنفيذ مخرجات الحوار ، الآن الأحداث الأخيرة والمتمثلة في ماحدث في عمران ويحدث اليوم في الجوف تجعل الوطن على مفترق طرق وتنذر بعواقب وخيمة إن لم نتدارك الأمر غير أن مصلحة الوطن فوق المصالح الضيقة وعلينا أن نغلب المصلحة الوطنية فوق المصالح الحزبية والفئوية والجهوية والالتزام بما جاء في وثيقة الحوار الوطني كونها الملاذ الآمن لإخراج الوطن من أزماته والرسو بسفينته نحو بر الأمان وما لم نلتزم بذلك فسيغرق الوطن والشعب في دوامة صراع وفتن ولن ينجو أحد لا سمح الله ولنا مما يحدث في الصومال وليبيا وسوريا دروس وعبر فاعتبروا يا أولي الألباب.

الثورة ALTHAWRAH DAILY
يومية ☐ سياسية ☐ جامعة ☐ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com

نائب رئيس مجلس الادارة
للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com

مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com

نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

سكرتير التحرير التنفيذي
سليمان عبدالجبار

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس : 332505

المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | الإعلانات : 274038 فاكس : 274035 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245842 فاكس : 211537 حضرموت > 303930 فاكس : 303931 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388